حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (السابع و العشرين بعد المائة) جماد الأول ١٤٣٨ هـ الموافق يناير ٢٠١٧م

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

National Society For Human Rights

رئيس الجمعية يبحث عدداً من المواضيع الحقوقية مع عدد من الوفود

فريق من فرع الجمعية في الجوف يزور سجن عرعر

فرع الجمعية في جازان يشارك في معرض الأسبوع الخليجي للنزيل

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية: www.nshr.org.sa

04

06

08

10

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣ - فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢

-ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة - حي الحمدية - طريق المدينة النازل- هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١ - فاكس:

٠١٢٦٢٢٢١٩٦-٠١٢٦٩٤٣٠٩٥- ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ - فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ -ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ -ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ - فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩-ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ - فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩- ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

من أجل مناقشة عدد من المواضيع الحقوقية

رئيس الجمعية يلتقي بوفد من الخارجية الأمريكية

زار وفد من الخارجية الأمريكية المقر الرئيسي للجمعية مؤخراً، برئاسة السيد كارل فوكس مدير مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر بالخارجية الأمريكية، وعدد من مسؤولي السفارة الأمريكية وهيئة حقوق الإنسان في المملكة، وكان في استقبالهم سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني.

في بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من أعمال في هذا الشأن والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة وعلى وجه الخصوص مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وقد تطرق الحديث إلى التقدم الملحوظ في مكافحة المملكة العربية السعودية لجرائم الاتجار بالبشر، ومن ذلك صدور (نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص) والذي حدد في مادته الثانية بأنه يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه, أو تهديده, أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة, أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسرا، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

كذلك إنشاء لجنة لهذا الغرض والعديد من شركات استقدام العمالة المنزلية والمعنين بالقيام بشؤونهم .

وقد تطرق الحديث إلى القرارات الصادرة مؤخراً من الإدارة الأمريكية وما ترتب عليها من احتجاز العديد من الأشخاص في المطارات الأمريكية.

كما تطرق الحديث إلى استيعاب المملكة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين واليمنين, وتمكينهم من التمتع بكثير من الحقوق كالعمل، والتعليم، والعلاج والتقدم الملحوظ في مجال حقوق العمالة في المملكة.

حضر اللقاء من طرف الجمعية الأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية الأستاذ أحمد بن محمد المحمود، وعدد من منسوبي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

تطرق الحديث إلى التقدم الملحوظ في مكافحة المملكة العربية السعودية لجرائم الاتجار بالبشر

لقاء يجمع بين وفد ألماني و رئيس الجمعية

قامت السيدة كلاوديا روت نائبة رئيس البرلمان الألماني، يرافقها السيد ميخائيل اونماخت نائب رئيس البعثة بسفارة ألمانيا بالمملكة، وعدد من أعضاء البرلمان الألماني بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقبال الوفد سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية.

في بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية، ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وآليات عملها، ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان، وقد هنأت رئيسة الوفد المملكة بمناسبة إعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وقد شكر رئيس الجمعية رئيسة الوفد على التهنئة، وبين أن المملكة تبذل جهود في المجالات الإنسانية على المستوى الدولي لها انعكاسات هامة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مما حظي بتقدير من الدول التي صوتت لصالح إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وقد تساءل الوفد الزائر عن مدى شمولية رؤية المملكة ٢٠٣٠م لحقوق الإنسان، وانعكاس ذلك على تعزيزها وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وقد أوضح رئيس الجمعية أن الرؤية لم تهمل هذا الجانب فهناك اهتمام بتمكين شرائح المجتمع المختلفة، ومنها المرأة من حقوقها وعلى وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية، كما أن التطور الحالي في مجال حقوق المرأة أمر ملحوظ، وخاصة الحق في العمل، والمشاركة السياسية حيث نالت عضوية مجلس الشورى وسمح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومنتخبة ودخلت سلك المحاماة.

كما تطرق الحديث لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام، و موقف ألمانيا من أحكام الإعدام والتي بين رئيس الجمعية للوفد الزائر أنها تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة، بما يضمن تحقيق العدالة وأن الجمعية حريصة على توفر شروط المحاكمة العادلة في مثل هذه القضايا، ولا تنفذ عقوبة الإعدام في المملكة حالياً في أي شخص قاصر والدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة.

وقد استفسر الوفد الزائر عن بعض الأشخاص المحكوم عليهم وبين رئيس الجمعية، بأن هؤلاء الأشخاص ارتكبوا جرائم تضمنت تعدي على رجال الأمن، وعلى الأنفس، والممتلكات، وأن هناك دعم لأفعالهم من قبل الحكومة الإيرانية، والجمعية حريصة أن يحصلوا على المحاكمة العادلة.

وقد استفسر الوفد الزائر عن أسباب عدم إبراز أعداد اللاجئين السوريين واليمنيين المقيمين على أراضي المملكة، رغم أعدادهم الكبيرة ولماذا لا يبرز دور المملكة في دعمهم إعلامياً.

وقد أوضح رئيس الجمعية بأن المملكة استطاعت استيعاب مشكلة اللاجئين، وسهلت لهم ظروف الحياة المعيشية وصححت أوضاعهم النظامية، ومكنت أبنائهم من الالتحاق بالمدارس والحصول على العناية الطبية، والمساعدات العينية، وتعاملت معهم على أنهم ضيوف، ولم تتعامل معهم على أنهم لاجئين لما يربط الشعب السعودي بهذين الشعبين من علاقات أخوية، وجوار كما أن المملكة تدعم اللاجئين السوريين، واليمنيين، في كل من الأردن، ولبنان، وتركيا وغيرها من الدول إيماناً بدورها الإنساني.

كما تطرق الحديث لبعض القضايا الأخرى، ومنها قيادة المرأة للسيارة وموقف المجتمع السعودي منها بالإضافة إلى بعض القضايا الحقوقية ذات العلاقة.

حضر اللقاء من جانب الجمعية كلاً من :-

- نائبة رئيس الجمعية لشؤون الأسرة الدكتورة نورة بنت عبدالله العجلان.
- عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور إبراهيم بن حمد القعيد.
- الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد بن عبدالرحمن الفاخري.
- سكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

من خلال ركن توعوي تثقيفي

فرع الجمعية بجازان يشارك في معرض الأسبوع الخليجي للنزيل

شارك فريق من فرع الجمعية في جازان، في معرض أسبوع النزيل الخليجي الموحد الخامس لدول مجلس التعاون، و الذي أقيم في مجمع الراشد مول التجاري، بمشاركة عدد من الجهات الأمنية و المدنية، بحضور وكيل الإمارة المساعد بمنطقة جازان الأستاذ محمد بن سعيد الحجري.

حمل المعرض عنوان «معاً لتحقيق الإصلاح»، و هدف إلى عرض منتجات و مجهودات النزلاء.

خلال المعرض تجول وكيل الإمارة المساعد في أرجائه و التي من ضمنها جناح فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان، وكان في استقبالهم مدير الفرع الأستاذ إبراهيم بن حسين المالكي، والأستاذ فهد أحمد دهل مسئول العلاقات العامة، وقدم مدير الفرع لوكيل الإمارة شرح عن جناح الجمعية، وعن دورها في المشاركة وما تقوم به من رسالة للمجتمع، ونشر ثقافة حقوق الإنسان لجميع زوار المعرض، واستمع أيضاً وكيل الإمارة ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خدمات للسجناء، وسبل التعاون بين الجهات الأمنية والجمعيات الخيرية من متابعة قضاياهم ومساعدة أسرهم ورعايتهم ومساندة المفرج عنهم.

و في الختام تم تكريم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة وجميع الجهات المشاركة والداعمة وشركاء النجاح.

فرع الجمعية في العاصمة المقدسة يشارك في ورشة التكامل الحقوقي في مكة المكرمة

شارك فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة ضم كلاً الأستاذ سليمان بن عواض الزايدي عضو الجمعية، و المشرف على فرعها بمنطقة مكة المكرمة، و الدكتور محمد بن مطر السهلي عضو الجمعية، في ورشة التكامل في إدارة القضايا الجنائية، و التي جاءت تحت شعار «وعي حقوقي وتميز مؤسسي»، و تهدف الورشة إلى:

- تعزيز الوعي بدور الإمارة ممثلة في الوكالة المساعدة للحقوق.
- إبراز اختصاص الجهات ذات العلاقة في القضايا الجنائية.
- التعرف على معوقات سير الدعوى الجنائية.
- إيجاد الحلول لتطوير الأداء في القضايا الجنائية.

و قد شهدت الورشة ثمان جلسات، حاضر في الأولى مستشار خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز بمحاضرة حملت عنوان «النظام الاجتماعي العدلي .. نظريات تفسير الفروقات في نتيجة القضايا المتشابهة : مقارنة بالسياسة الشرعية».

كما عنونت الجلسة الثانية بـ «مفهوم القضايا الجنائية وإجراءات سيرها»، والثالثة «مراحل سير القضية الجنائية: المرحلة الأولى الاستدلال والضبط الجنائي»، والرابعة «مراحل سير القضية الجنائية: المرحلة الثانية التحقيق والادعاء»، والخامسة «مراحل سير القضية الجنائية:المرحلة الثالثة المحاكمة»، وأما الجلسة السادسة فبعنوان «مراحل سير القضية الجنائية: المرحلة الرابعة التنفيذ».

وبحثت جلسة الورشة السادسة «دور وكالة الإمارة المساعدة للحقوق في التكامل الحقوقي بين الجهات ذات العلاقة في القضايا الجنائية»، وأما الجلسة الأخيرة فكانت بعنوان بـ «التكامل في إدارة القضايا الجنائية»، وبحثت في «التعرف على سبل التكامل بين الجهات الحكومية».

وقد قدمت الجمعية ملاحظاتها العامة في اللقاء والتي تم تلخيصها فيما يلي:

١- وجود ضعف في التنسيق بين جهات القبض، والتحقيق، والاطلاق والمحاكمة والسجون لعدم وجود آليات محددة.

٢- وجود ضعف إن لم يكن انعدام لتوفير حقوق الموقوفين من حيث:

- مناسبة المكان في مراكز الشرط.
- الاعاشة.
- البت في معاملات الموقوفين (ترفع لهئيه التحقيق أو الامارة أو المحكمة ويتأخر البت فيها).

٣- عدم وجود آليات واضحة بين السجون، ومراكز الشرط عن الايداع أو الاطلاق مما يجعل السجين أو الموقوف يذهب ويعود بين الجهتين دون أن يُستلم من أحدهما لأسباب مختلفة بحجة عدم الاختصاص.

٤- تأخر البت في أوضاع المرحلين والبت في قضاياهم وحقوقهم لدى الغير.

٥- عدم وجود ضوابط في حال بيع سيارات وممتلكات الموقوفين.

٦- لابد من حلول لعدم ابعاد أبناء السعوديات.

٧- تمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من القيام بدورها بحسب نظامها، فيما يتعلق بتوقيف الأشخاص والالتزام بالمدد النظامية في الأمر بالافراج بدون الرفع للامارة لما يمثله ذلك من بطء في الاجراءات.

٨- تفعيل دور هيئة التحقيق والادعاء في الرقابة على السجون، وألا يكتفى بالمرور على المعاملات الورقية للسجناء لدى ادارة السجن وإنما:

- الدخول إلى العنابر.
- الاستماع إلى شكاوى السجناء.
- معرفة من تمت محاكمته.
- تحديد أسماء من انقضت محكوميتهم دون الإفراج عنهم.
- تحديد الأسباب وحلها.
- معرفة وضع السجناء المرضى.
- كفالة حق الافراج الصحي عن المرضى.

٩- الحاجة إلى دليل ارشادي لدى مراكز الشرط بحيث يحدد كيفية التعامل مع القضايا الجنائية، وبالذات التي يكثر وقوعها، وتلك التي فيها عنصر نسائي بدلاً من الاجتهادات الفردية لكل مدير مركز.

١٠- اصلاح بيئة السجون الصحية.

١١- معالجة التكدس في السجون.

١٢- تطبيق المعيارية العالمية للإصلاحيات.

١٣- تمكين سجناء الحقوق من التواصل ومتابعة نشاطاتهم التجارية خارج السجن (للوفاء بديونهم).

١٤- الفصل في السجن بين سجناء الحقوق والقضايا الجنائية.

١٥- التقيد في حال القبض بنص النظام.

١٦- تدوين رغبة المتهم في حال في توكيل محام من عدمه.

الجدير ذكره أن التكامل الحقوقي هو مشروع تنموي تقوده إمارة منطقة مكة المكرمة، امتداداً لرؤيتها في بناء الإنسان وتنمية المكان، و يهدف إلى تطوير وتحسين أداء الجهات ذات العلاقة بالشأن الحقوقي في المنطقة، وضرورة تكامل جهودها لتعزيز البيئة الحقوقية، ودورها في رعاية الحقوق وازدهار التنمية وفق السياسة العامة للمملكة العربية السعودية ورؤيتها الطموحة لما بعد ١٥ عاماً ٢٠٣٠م.

للتعرف على اختصاصاتها و أعمالها

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من أمن المنشآت

استقبل فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية فريق من ضباط قوات أمن المنشآت مؤخراً، يرافقهم مسؤول التدريب بمركز تدريب قوات أمن المنشآت الأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن القحطاني، وكان في استقبالهم مدير الفرع الأستاذ جمعة عبد الله الدوسري ، و سكرتير الفرع الأستاذ عبد الله محمد آل رمضان، و الأستاذ سعيد محمد قيدح آل حلاي.

في بداية اللقاء تم التعريف بالجمعية، و أهدافها و اختصاصاتها و زياراتها الميدانية، ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إقامة الفعاليات، و الأنشطة، و ورش العمل، و الندوات، و المشاركة في المؤتمرات الدولية، و طباعة و توزيع الإصدارات الحوقية.

كما تم استعراض عملية إستقبال الشكاوى من المواطنين والمقيمين، سواءاً بالحضور الشخصي أو إرسالها بالبريد، أو الايميل، او الفاكس، وطريقة تصنيف القضايا، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

و بعد ذلك تم فتح المجال لمناقشة المواضيع ذات العلاقة، و طرح الأسئلة و الإجابة عليها من قبل فريق الجمعية.

وفي نهاية اللقاء تحدث مسؤول التدريب بمركز تدريب قوات أمن المنشئات عبدالله بن عبدالرحمن القحطاني، شاكراً الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على استقبالها لهذا الفريق، وعلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعية في نشر الوعي والتثقيف بين جميع فئات المجتمع، وتوزيعها الإصدارات، وقيامها بالأنشطة والفعاليات، والمساعدة الكبيرة التي تقوم بها الجمعية لمساعدة أصحاب القضايا ومعالجتها لدى جهات الاختصاص.

كما تم تسليم أعضاء الفريق الزائر مجموعة من اصدارات الجمعية الحقوقية.

للتأكد من تطبيق كافة الأنظمة الحقوقية

وفد من فرع الجمعية بالجوف يزور سجن عرعر

قام فريق من فرع الجمعية في الجوف بزيارة إلى سجن عرعر، و قد ضم الفريق كلاً من المشرف على الفرع الدكتور طارش الشمري، والأستاذ ظاهر الفهيقي، وعضوي اللجنة الاستشارية في الفرع كلاً من الأستاذ خليفة المسعر، و الأستاذ ثاني العنزي و الأستاذ علي الدوش مساعد إداري في الفرع، فيما كان في استقبالهم العقيد عيد مجول الخمعلي مدير سجن عرعر.

في بداية اللقاء تم تبادل الأحاديث حول المواضيع المشتركة، و من ثم تجول الفريق في أنحاء السجن وقد تم تسجيل عدداً من الملاحظات وبناءاً عليها توصيات جاءت على النحو التالي:

١- وجود صيانة ونظافة دورية للمبنى.

٢- المستشفى والعلاج: يوجد عيادة فيها طبيب واحد مناوب صباحاً ومساءً وممرضين اثنين.

٣- المغسلة:. لا يوجد مغسلة وإنما يقوم السجناء بغسل ملابسهم .

٤- تمت مقابلة عدد من السجناء والتحدث معهم وتم نقل ملاحظاتهم إلى إدارة السجن للتعامل معها .

٥- اللقاء مع إدارة السجن ومناقشة الاحتياجات اللازمة والتي تتلخص بالآتي:

١ـ قلة الأفراد .

٢ـ عدم وجود طبيب مقيم.

٦- الأنشطة بالسجن:

- وجود فصول دراسية: ابتدائية ـ متوسطة ـ ثانوية.

- وجود مدربين من المعهد المهني ووجود ورش قائمة كصيانة حاسب آلي كهربائي، والكترونيات، حيث يتم تدريب السجناء على دفعات، كما أن التدريب يخفض ٥٪ من العقوبة.

٧- وجود أنشطة صيفية ومحاضرات دينية.

التوصيات :

١- يجب التعاقد مع مؤسسة لغسيل ملابس السجناء.

٢- العمل على زيادة عدد الكادر الطبي و أفراد الطاقم العسكري.

بهدف التسهيل على المراجعين

وزارة العدل تطلق خدمة الإشعارات العدلية

بهدف توفير وقت و جهد المستفيدين و تسهيلاً عليهم في معرفة جميع ما يتم بشأن معاملاتهم منذ بداية ورودها إلى المحكمة، وحتى وقت إنجازها، دون الحاجة إلى زيارة المحكمة، و توفير على المحاكم ذاتها الجهد المبذول في تنفيذ تلك الإجراءات، أطلقت مؤخراً وزارة العدل رسمياً خدمة «الإشعارات العدلية» عبر رسائل نصيّة (SMS) تصل لهواتف المستفيدين من محاكم الدرجة الأولى (العامة والجزائية والأحوال الشخصية)، بعد إطلاقها سابقاً في محاكم التنفيذ.

وأنهت وزارة العدل، بالتعاون مع (مركز المعلومات الوطني)، استعداداتها التقنية لتفعيل خدمة الإشعارات اللحظيّة، ومجريات سير معاملات المستفيدين، وإبلاغهم بتأجيل جلساتهم مع ذكر المبررات عبر رسائل نصيّة على هواتفهم، وتلك الخدمة ستمكن المستفيدين من المرافق العدلية من الاطلاع المباشر على كل إجراء يطرأ على معاملاتهم.

وتتضمن الخدمة ١٠ أنواع من الإشعارات العدلية، حيث تم تطبيق الخدمة في محاكم مدينتي الرياض والدمام، على أن يتم تطبيقها في بقية محاكم المدن الأخرى خلال الفترة المقبلة.

وأوضح وكيل الوزارة للشؤون القضائية الشيخ عبدالرحمن بن نوح، أن خدمة الإشعارات العدلية التي أطلقت بالتعاون مع (مركز المعلومات الوطني) عبارة عن رسائل نصية ترسل للمستفيد بناءً على صدور أمر قضائي ضده، أو بعض الإجراءات من قبل المحكمة، كتأجيل مواعيد الجلسات أو تحديد سير المعاملة وانتقالها بين أقسامها.

وأشار إلى أنه سبق تفعيل هذه الخدمة عملية إعداد متطلباتها القضائية ومراجعتها من قبل وكالة الشؤون القضائية في وزارة العدل، كما أنه قبل التفعيل تمت مراعاة تطبيق الأنظمة العدلية كنظام القضاء، ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، واللوائح التنفيذية، للتأكد من سلامة الإجراءات وضمان عدم مخالفتها لتلك الأنظمة.

وأبان أن الوزارة قسمت الإشعارات العدلية إلى قسمين: الأول «الإشعارات العدلية المبنية على أوامر قضائية يتطلب فيها الربط مع وزارة الداخلية لتنفيذ تلك الإجراءات، وهذه تنقسم إلى ٨ أنواع، أما الثاني فيعتمد نوعين يختصان بـ الإشعارات العدلية لبعض الإجراءات داخل المحكمة.

وفيما يتعلق بالإشعارات العدلية المبنيّة على أوامر قضائية يتطلب فيها الربط مع وزارة الداخلية أوضح بن نوح، أنها تشمل: خدمة التبليغ بحضور جلسة قضائية، خدمة رفع التبليغ، خدمة المنع من السفر وذلك بعد تحقيق الضمانات الواردة في نظام المرافعات الشرعية، خدمة رفع المنع من السفر، خدمة إيقاف الخدمات الحكومية طبقاً لأحكام المادة (٤/٥٧) من نظام المرافعات الشرعية، خدمة رفع إيقاف الخدمات الحكومية، أوامر القبض فيمن تخلف عن حضور الجلسات بعد تبليغه بالموعد أو ظهر تهربه وتخفيه طبقاً لأحكام المادتين (١٠/٥٧و ١٥/٥٧) من نظام المرافعات الشرعية والمادة (١٤٠) من نظام الإجراءات الجزائية، وخدمة رفع أوامر القبض.

أما الإشعارات العدلية لبعض الإجراءات داخل المحكمة، فتشمل إشعار المستفيد بتأجيل الجلسات في حال وجود سبب للتأجيل، وإشعار المستفيد بحركة المعاملة داخل المحكمة منذ تقييدها لدى صحائف الدعوى حتى حفظها في أرشيف المحكمة.

وكانت الوزارة ممثلة في وكالة الشؤون القضائية ووكالة التخطيط والتطوير والمعلومات، قد أتمت إعداد خدمة الإشعارات العدلية التي تتيح لمحاكم الدرجة الأولى تنفيذ بعض الأوامر القضائية آلياً، وإشعار المعني بـ «رسالة نصيّة»، بما تم من إجراء متخذ من قبل الدائرة القضائية.

وأشارت الوزارة إلى أنه إيماناً بأهمية تفعيل التقنية والاستفادة منها في المنظومة العدلية، سعت إلى إيجاد عدد من الشراكات مع الجهات الحكومية وتفعيل الربط الإلكتروني مع تلك الجهات اختصاراً للوقت والجهد ولتحقيق سرعة إنجاز القضايا.

الأمم المتحدة تطلق أول تقرير عن التعهد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في الوقت الذي يبدأ فيه العالم تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، لا يزال ١٣ في المئة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع، ويتضور ٨٠٠ مليون شخص من الجوع، ويعيش ٢,٤ بليون نسمة دون خدمات جيدة للصرف الصحي.

ويحدد أول تقرير حول أهداف التنمية المستدامة، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مؤخراً، الوضع العالمي في بداية هذه المسيرة الجماعية ويسلط الضوء على التحديات الحاسمة أمام تحقيق هذه الأهداف.

وخلال إطلاق التقرير قال كي مون إنه «من الأهمية بمكان أن نبدأ التنفيذ ونحن ندرك أهمية هذه الفرصة، والغرض منها، وذلك على أساس تقييم دقيق للوضع العالمي الراهن».

مؤكداً أن أهداف التنمية المستدامة، التي أقرها بالإجماع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، تمثل خطة عالمية جريئة وطموحة للقضاء على الفقر وعدم المساواة، ومعالجة قضية تغيير المناخ، فهذه الأهداف عالمية وتشكل دعوة إلى العمل للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، وكذلك لجميع الشعوب كي تحشد الجهود من أجل ضمان التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والاستدامة البيئية في جميع أنحاء العالم.

ويقدم هذا التقرير الأول لمحة عامة عن الأهداف السبعة عشر، من خلال استخدام البيانات المتاحة، حالياً لتسليط الضوء على بعض الثغرات والتحديات الكبيرة.

ورغم أنه لم يتم إطلاق الأهداف سوى قبل سبعة أشهر، وهي مدة قصيرة لوضع تقييم واف للتقدم المحرز، إلا أن التقرير يبحث في الاتجاهات المرصودة على مدى السنوات الماضية في بعض المجالات، فضلاً عن الثغرات القائمة في التصدي للتحديات العالمية، ويقدم صورة واضحة لما هو مطلوب من أجل تحقيق هذه الأهداف وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

البناء على ما تحقق من نجاحات:

تبنى أهداف التنمية المستدامة على ما تحقق من نجاحات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أفرزت أنجح حملة في التاريخ لمكافحة الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر، المدقع بأكثر من النصف بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢. وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم تحت سن الخامسة من ٣٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠١٤، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، انخفض المعدل العالمي لوفيات الأمهات بنسبة ٤٤ في المائة، ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بأكثر من النصف.

و في عام ٢٠١٥، أصبح ٦,٦ بليون نسمة، أو ٩١ في المائة من سكان العالم، يستخدمون مصادر أفضل لمياه الشرب، مقارنة بنسبة ٨٢ في المائة عام ٢٠٠٠.

وبلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية ١٣١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وبذلك ارتفعت القيمة الحقيقية لهذه المساعدات بنسبة ٦,٩ في المائة عن عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل أعلى مستوى وصلت إليه من أي وقت مضى.

الثغرات والتحديات الحرجة

ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ففي حين انخفضت نسبة الفقر إلى النصف، كان لا يزال واحد من كل ثمانية أشخاص في العالم يعيش في فقر مدقع في عام ٢٠١٢. ويقدر أن ٥,٩ مليون طفل دون سن الخامسة قد توفوا في عام ٢٠١٥، معظمهم لأسباب يمكن الوقاية منها، وتوفيت ٢١٦ امرأة أثناء الولادة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية.

وفي عام ٢٠١٣، كان ٥٩ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس، و٢٦ في المائة من النساء الذين تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ أبلغن عن زواجهن قبل بلوغهن سن ١٨، وفي عام ٢٠١٥، كان نحو ٦٦٣ مليون نسمة لا يزالون يستخدمون مصادر مياه دون المستوى أو يستخدمون مياه سطحية. وفي عام ٢٠١٢، كان ١,١ بليون نسمة لا يزالون محرومين من هذه الخدمة الضرورية.

في اليوم العالمي للفقر

الأمم المتحدة تدعو للخروج من دائرة المهانة والإقصاء

أحيا العالم في السابع عشر من تشرين الأول ٢٠١٦ م، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، و الذي جاء تحت شعار «الخروج من دائرة المهانة والإقصاء إلى أفق المشاركة: القضاء على الفقر بجميع مظاهره» وذلك لتأكيد على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار ما يعانيه الأشخاص الأكثر فقراً، من إذلال وتهميش، وقال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بتلك المناسبة «لقد شارفنا على نهاية العام الأول من بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، وهذه الخطة بأهدافها السبعة عشر هي عبارة عن رؤية عالمية لتحقيق السلام والرخاء والكرامة لجميع البشر فوق كوكب سليم، ولا يمكن تصور بلوغ هذا الهدف دون تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهو القضاء على الفقر بجميع مظاهره. وهناك في الوقت الراهن زهاء ١ بليون شخص ممن يعيشون في فقر مدقع وأكثر من ٨٠٠ مليون آخرين يعانون ويلات الجوع وسوء التغذية. غير أن الفقر ليس يقاس بقلة الدخل فحسب، وإنما يتجلى في قلة الاستفادة من الرعاية الصحية، والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، كما يتجلى، في الأغلب الأعم، في الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية الأخرى أو انتهاكها.

والفقر هو سبب للتهميش والإقصاء الاجتماعي ونتيجة لهما في آن معاً. ولكي نَفيَ بوعد خطة عام ٢٠٣٠ ألا يُترك أي أحد خلف الركب، فإن علينا أن نتصدى للمهانة التي يتجرع كأسها الفقراء وللإقصاء الذي يتعرضون له. والشعور بالمهانة والإقصاء هو من العوامل القوية المسببة للقلاقل الاجتماعية بل إنه، في الحالات القصيّة، سبب التطرف العنيف الذي يبتلي بقاعاً عديدة من عالمنا. لكن الأشخاص الذين يعانون الفقر يواجهون هاتين الآفتين الاجتماعيتين في معظم الحالات، برباطة الجأش وهم يكدّون من أجل إخراج أنفسهم من واقع الهوان الذي يعيشونه في حياتهم اليومية.

ومن واجب الحكومات والمجتمعات قاطبة أن تتصدى لأوجه التفاوت الاجتماعي، والاقتصادي، وأن تيسر لجميع الأشخاص الذين يعانون الفقر فرصة العمل لكي يعينوا أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية على بناء مستقبل أكثر عدلاً واستدامة ورخاء للجميع.

والشعار الذي اختير للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر هذا العام هو «الخروج من دائرة المهانة والإقصاء إلى أفق المشاركة: القضاء على الفقر بجميع مظاهره». ويجب علينا أن نحطم جدران الفقر والإقصاء التي تطوق حياة العديد من الأشخاص في كل منطقة من مناطق العالم، وعلينا أن نبني مجتمعات تحتضن الجميع، وتشجع مشاركة الجميع، وعلينا أن نكفل الإصغاء لأصوات كل من يقاسي الفقر.

فلنعمل ونحن نحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفقر على الإصغاء لأصوات الفقراء والاهتمام بمطالبهم. ولنلتزم باحترام حقوق الإنسان المفروضة للبشر كافة وبالذب عنها وإنهاء المهانة والإقصاء الاجتماعي اللذين يقاسيهما الفقراء كل يوم بإشراكهم في الجهود العالمية من أجل القضاء على الفقر المدقع قضاء مبرماً.

ووفقاً لمقاييس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١٦، بلغ عدد الأشخاص المستبان حالياً أنهم فقراء ١,٦مليار ويكشف هذا الرقم الهائل مستويات من الحرمان البشري تجاوز إلى حد بعيد كل ما يمكن أن تعبر عنه فئات الأجور المحددة إعتباطياً.

وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ١٩٦/٤٧ في يناير عام ١٩٩٢ ، يوم ١٧ أكتوبر يوماً دولياً للقضاء على الفقر ودعت الدول إلى تخصيص ذلك اليوم للاضطلاع، حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني، بأنشطة محددة في مجال القضاء على الفقر والعوز وللترويج لتلك الأنشطة.

منظمات دولية تطالب بنبذ العنف و تؤكد على أهمية احترام الطبيعة والحياة على الأرض

أكد يان الياسون نائب الأمين العام للأمم المتحدة، على أهمية الوقوف معاً ضد العنف بجميع أشكاله لمواجهة التهديدات التي تواجه العالم.

جاء ذلك في كلمته بالمجلس الاقتصادي، والاجتماعي بمناسبة اليوم الدولي لنبذ للعنف، والذي يصادف أيضاً مولد المهاتما غاندي، و بتلك المناسبة قامت الهند بإيداع صك تصديقها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وذكر الياسون أن ثقافة اللاعنف تبدأ في الأساس بالاحترام بين بني البشر ولكنها لا تنتهي عند هذا الحد، مشيراً إلى أنه ولتعزيز السلام يجب أيضا احترام الطبيعة والحياة على الأرض.

وهنأ الياسون الهند نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة على ما حققته في المضي قدما على مسار دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ قبل نهاية العام، وقال « الأمين العام يشيد بالهند ويشكرها، ويحث جميع الدول على استكمال عملياتها المحلية للتصديق على اتفاق باريس... يجب أن نحول اتفاق باريس إلى واقع حي في أقرب وقت ممكن من أجل الأجيال القادمة وصحة كوكبنا، وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نبني عالماً أكثر أماناً، وأكثر صحة وسلماً».

من جهته قال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بمناسبة اليوم الدولي لنبذ العنف «في اليوم الدولي لنبذ العنف من كل عام، نجدد التزامنا بقضية السلام، وهي قضية تجسدها حياة المهاتما غاندي الذي ولد في مثل هذا اليوم منذ ١٤٧ عاماً.

إننا نعلم أن ثقافة نبذ العنف تبدأ باحترام الآخرين، ولكنها لا تنتهي عند هذه النقطة. فمن أجل تعزيز السلام، لا بد لنا من احترام الطبيعة، ويسرني في اليوم الدولي لنبذ العنف من هذا العام أن أركّز الاهتمام على الاستدامة والبيئة.

فغاندي، في كل ما فعله، إنما وفى بالتزامنا تجاه جميع الكائنات الحية. وذكّرنا أن "الأرض تزوّدنا بما يكفي لتلبية احتياجات الكلّ، ولكن ليس لإرضاء جشع الكلّ"، كما أن غاندي تحدّانا "لنكون التغيير الذي نود أن نراه في العالم".

واليوم، يتجلّى هذا الالتزام بطريقة بالغة الأهمية. فالهند تودع صك تصديقها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهل من طريقة أفضل لإحياء ذكرى المهاتما غاندي والإرث الذي خلّفه للناس والكوكب؟.

وأود أن أهنئ الهند تهنئة حارة على ما تتحلى به من روح قيادية في القضايا المتعلقة بالمناخ، وعلى بنائها على الزخم القوي الذي نراه ينطلق من جميع أنحاء العالم، لتكفل سريان الاتفاق بأسرع وقت ممكن هذا العام. ويشكّل تصديق الهند على الاتفاق خطوة هامة، تقرّب العالم من تحقيق ذلك الهدف.

وإنني أحث جميع البلدان على إنهاء العمليات المحلية للتصديق وكذلك على بذل الجهود في إطار جميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق التقدم من خلال نبذ العنف. فهذا أمر أساسي لبناء عالم أكثر أماناً وصحة وسلاماً.

وفقاً لموسوعة غينيس

وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأكثر ترجمة في العالم

أعلنت موسوعة غينيس للأرقام القياسية، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد أكثر وثيقة ترجمت في نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٩٩ عندما ترجمت إلى ٢٩٨ لغة، وتم تجديد هذا الأمر عام ٢٠٠٩ عندما وصلت الترجمات إلى ٣٧٠، واليوم تتاح الوثيقة بلغات ولهجات من مختلف أنحاء العالم، من الأبخاز إلى الزولو، كما تمت ترجمتها إلى لغة الإشارة البريطانية والإسبانية.

وكانت ترجمة الإعلان رقم خمسمائة و واحد، إلى لهجة لغة الكيشوا للسكان الأصليين، والتي يتحدث بها نحو مئة ألف شخص في الجزء الشمالي الغربي من عاصمة بوليفيا، لا باز.

وتعد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأكثر ترجمة في العالم، حيث تتوفر الآن في أكثر من خمسمائة ترجمة مع إضافة لغة السكان الأصليين في شمال بوليفيا (الكيشوا) إلى المجموعة، وفقاً للمفوضية العليا لحقوق الإنسان.

ويعد النص الشهير والمكون من ست صفحات، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨، وثيقة هامة حددت ولأول مرة حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً.

وفي هذا الشأن، قال زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان «إن العدد المتزايد من الترجمات يؤكد الطابع العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقوة كلماته التي يتردد صداها بقوة في جميع الثقافات واللغات».

وتبدأ أول مادة للإعلان العالمي المكون من ثلاثين مادة بالقول «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والضمير وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء».

بينما تنص المادة الثانية على «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء».

منظمة الفاو تدعو إلى منع الصيد الجائر للثروة السمكية

بين تقرير «حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم» الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مؤخراً أن الاستهلاك العالمي من الأسماك، لكل شخص ارتفع إلى أكثر من ٢٠ كيلوجراماً سنوياً لأول مرة بفضل تحسن إمدادات الأحياء المائية، والطلب القوي، والكميات القياسية لبعض أنواع الأحياء المائية وانخفاض الهدر.

ولكن رغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في بعض المجالات، فإن حالة الموارد البحرية العالمية لم تتحسن، حيث أشار التقرير إلى أن نحو ثلث المخزونات التجارية، من الأسماك يتم صيدها حالياً عند مستويات غير مستدامة بيئياً بمعدل ثلاثة أضعاف المستوى في العام ١٩٧٤، هذا ما أوضحه السيد مانويل باراهنجي، مدير شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في السياسة والموارد بمنظمة الأغذية والزراعة، في حوار مع قسم الإعلام بالفاو «الاستدامة هي الوجه الآخر للعملة، فمن ناحية، نحن سعداء جداً لأن الأسماك تتواجد بكثرة على القائمة الغذائية، وأنها تسهم كثيراً في تحقيق الأمن الغذائي، ومن ناحية أخرى، يجب أن نتأكد من أن الموارد لا تزال المستدامة.

عندما يتعلق الأمر بمصائد الأسماك البرية، فالخبر الأقل إيجابية هو أنه على الرغم من التقدم في بعض المجالات إلا أن الحالة العامة للموارد لم تتحسن، إذ تم اصطياد حوالي ثلث المخزون السمكي التجاري بشكل غير مستدام من الناحية البيولوجية. هذا الرقم يعادل ثلاثة أضعاف الرقم الذي كان لدينا في عام ١٩٧٤، وعلى الرغم من أن هذا يعني أن حوالي ٦٠٪ من تلك المخزون السمكي، يتم اصطياده على نحو مستدام، فإن عدد مصائد الأسماك غير المستدامة لا يزال مرتفعا جداً»، وشكّلت نسبة الأسماك التي تم اصطيادها بالصيد الجائر في ٢٠١٣ نحو ٣١,٤٪ من مخزونات الأسماك الطبيعية التي ترصدها بانتظام منظمة الفاو، وهو المستوى الثابت منذ ٢٠٠٧، وتتطابق منهجية منظمة الفاو مع الاتفاقيات الدولية التي تقضي بالحفاظ على مخزونات الأسماك، أو إعادة بنائها بحيث تصل إلى حجم يمكن أن يدعم «الإنتاج الأقصى المستدام»، وبالتالي فإنه يتم تصنيف المخزون على أنه يتم اصطياده بمستويات غير مستدامة بيولوجيا - صيد جائر - عندما تكون وفرتها أقل من المستوى الذي يمكن أن ينتج عنه «الإنتاج الأقصى المستدام».

كما لوحظ انخفاض في عمليات إنزال الأسماك في بعض المناطق بفضل تطبيق قوانين الإدارة الفعالة، ومن بينها منطقة شمال غرب الأطلسي حيث أصبح إجمالي الصيد السنوي الآن أقل من نصف مستواه، في مطلع السبعينات، وبدأت تظهر مؤشرات على تعافي مخزونات سمك الهلبوت والسمك المفلطح، وسمك الحدوق رغم أن ذلك لا ينطبق على سمك القد، ويبدو أن إجراءات الإدارة بدأت تؤتي ثمارها، بالنسبة لسمك باتاغونيا المسنن الغالي الثمن وهو نوع من الأسماك البيضاء التي تعيش في القطب الجنوبي ويباع عادة (في المطاعم الأمريكية)، على أنه سمك باس البحر التشيلي، حيث أن صيد هذا النوع من الأسماك في مياه القطب الجنوبي مستقر منذ ٢٠٠٥.

أما صيد الكريل (قريدس البحر) الذي يتم اصطياده من مياه القطب الجنوبي، والذي يقتات مباشرة على العوالق النباتية، فقد ارتفع بشكل كبير إلى مستويات لم يصلها منذ التسعينات، ولكن يتم الحفاظ عليه عند مستويات مستدامة.

كما وصف التقريرُ الوضعَ في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود - حيث يتم صيد ٥٩٪ من المخزونات الخاضعة للتقييم عند مستويات غير مستدامة بيولوجياً - بأنه «مقلق»، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأسماك الأكبر حجماً، مثل النازلي وسمك البوري وسمك موسى والشبوط، وفي شرق المتوسط يشكل التوسع المحتمل لأنواع السمك الغازية المرتبطة بالتغيرات المناخية، مصدر قلق. وتواصل منظمة (الفاو) العمل مع جميع الدول لتحسين نوعية وموثوقية أرقام الإنزال السنوية. ويشير تضاعف عدد الأنواع في قاعدة بيانات الفاو منذ ، ١٩٩٦ والذي بلغ الآن ٢٠٣٣، إلى تحسن إجمالي في نوعية جمع البيانات، بحسب التقرير.

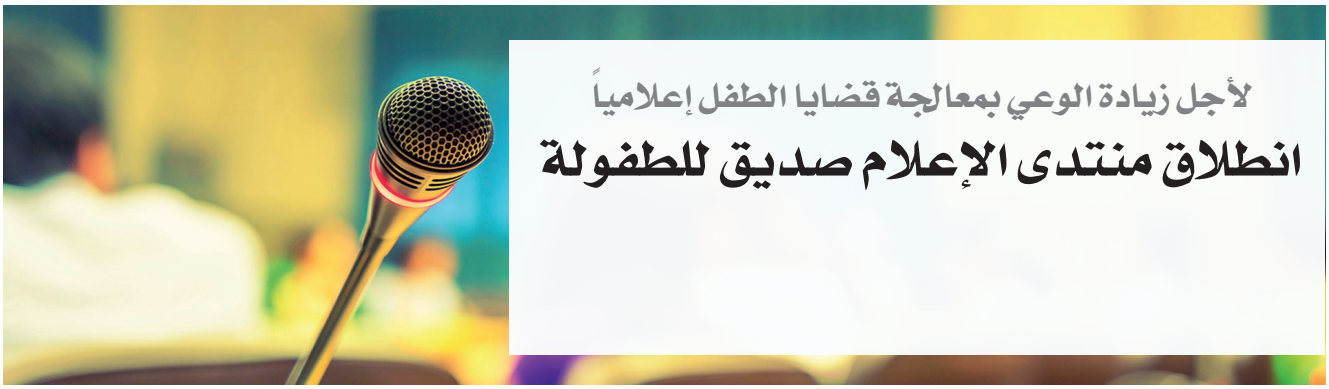

لأجل زيادة الوعي بمعالجة قضايا الطفل إعلامياً

انطلاق منتدى الإعلام صديق للطفولة

تحت رعاية معالي وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، وبالشراكة بين كل من اللجنة الوطنية للطفولة بالمملكة العربية السعودية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» وجامعة الدول العربية ومكتب يونيسف الخليج، انطلق منتدى الإعلام صديق للطفولة **حول المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل العربي.**

و يهدف إلى اكساب الإعلاميين المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل بمشاركة عدد من الخبراء المختصين من المملكة العربية السعودية، ومن خارجها ويستهدف عدد محدد من الإعلاميين في كافة الوسائل الاعلامية لتمكينهم من نشر ثقافة حقوق الطفل.

وقد جاء هذا المنتدى تنفيذا لتوصيات لجنة الطفولة العربية في اجتماعها لعام ٢٠١٦، وإدراكاً من الشركاء بأهمية الإعلام كشريك استراتيجي له الدور الفاعل في التوعية بقضايا الأطفال، ونصرة حقوقهم وحمايتهم، وتواصلاً وتكاتفاً مع الجهود الوطنية والعربية المبذولة من أجل نشر ثقافة حقوق الأطفال، وبما يستهدف إكساب الإعلاميين خلفية معرفية ومهنية وحقوقية حول حقوق الأطفال، وقضاياهم الملحة، وتمكينهم من مهارات تفعيل وسائل الإعلام لحماية حقوق الأطفال ورعايتهم، وتضمين ذلك في الرسائل والبرامج الإعلامية.

و دار حول ثلاث محاور رئيسية أولها الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الطفل وواقع تطبيقها، فيما تناول المحور الثاني للمبادئ المهنية الخاصة بمعالجة الإعلام العربي لقضايا الطفل وحقوقه، أما المحور الثالث فقد دار حول تمكين الأطفال من أخلاقيات الإعلام، كما استعرض المنتدى تجارب ومبادرات لإعلام وثقافة الطفل، وتضمن تسعة جلسات علمية وعدد من الورش التي خصصت للإعلاميين والأطفال بمشاركة أكثر من ٢٥ خبير ومتخصص في مختلف مجالات الإعلام وحقوق الطفل، إضافة إلى ما صاحبه من فعاليات أخرى تمثلت في معرض ثقافي مصاحب، وفقرات للأطفال وأفلام وثائقية حول الإعلام صديق للطفولة.

و من أهم التوصيات التي نجمت عن المنتدى:

١- تفعيل القوانين وأنظمة الحماية ذات الصلة بالطفولة، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وكذا المعايير المعنية بحقوق الطفل، كما نصت عليها إتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات الأخرى التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية، بما يحقق المحاسبة تجاه الانتهاكات الإعلامية لقضايا حقوق الأطفال.

٢- الدعوة إلى إدماج حقوق الطفل وحمايته، ضمن مناهج التعليم العام ومقررات كليات ومعاهد الإعلام وإنشاء أقسام متخصّصة في إعلام الطفل في الجامعات.

٣- الإهتمام بالتربية الإعلامية بين الأطفال والأسر، وذوي العلاقة بتنشئة الطفل، بما يسهم في القدرة على التعامل الواعي مع الإعلام خاصة الإعلام الالكتروني، لكي تصب في التربية السليمة وتفادي الاستخدامات المسيئة والضارة، عن طريق تمكينهم بالثقافة الوقائية والبرامج الإرشادية.

٤- دعم مشاركة الأطفال أنفسهم في إعداد وبث البرامج الإعلامية المقدمة لهم أو في القضايا التي تخص حقوقهم، وإتاحة الفرصة المناسبة لهم، بما يضمن تعزيز مبدأ وحق المشاركة.

٥- العمل على تعزيز الشراكة بين المؤسسات الإعلامية والتربوية والاجتماعية في مجالات حماية الطفولة وصون حقوقها.

اعرف أكثر عن الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام

تأسيس الجمعية:

إحساساً من أهالي مدينة الرياض بأهمية رعاية الأيتام، ورغبتهم في أن تكون هناك جمعية خيرية تُعنى بهم، تم الرفع بذلك لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - عندما كان أميراً لمنطقة الرياض - بطلب إنشاء الجمعية وقد رحب سموه بهذه الفكرة. وبعد إعداد النظام الأساسي للجمعية تم رفعه لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي قامت بدورها بالرفع للمقام السامي، وصدرت الموافقة السامية الكريمة بتأسيس الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض (إنسان) برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض، وتم تسجيلها في الوزارة تحت رقم (١٦٦) وتاريخ ١٤٢٠/٨/٢٨هـ طبقاً لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية، وجرى نشر نظامها الأساسي بجريدة أم القرى (العدد ٣٧٨٣) الصادر في ١٤٢٠/١١/١٢هـ.

الرؤية:

أن نضع المستفيد على طريق الاكتفاء الذاتي مدعومين بموارد متجددة وخدمات عصرية.

الرسالة:

رعاية وتأهيل الأيتام المحتاجين ومن في حكمهم في منطقة الرياض بأسلوب يحفظ كرامتهم وبشفافية وأمانة تكسبنا ثقة المحسنين.

القيم:

١- المحافظة على كرامة اليتيم.
٢- التميز.
٣- الفاعلية.
٤- الشفافية.

الأهداف:

١- غرس مبادئ الدين الحنيف لدى اليتيم.
٢- توفير الرعاية المادية والمعنوية.
٣- تقديم المساعدات في مواجهة المشكلات التي تعترض اليتيم.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء التاسع عشر من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة الثلاثون: الملاحقة والمقاضاة والجزاءات (٢-٢)

٤- في حالة الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، وفقاً لقانونها الداخلي ومع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الدفاع، لضمان أن تراعي الشروط المفروضة بخصوص قرارات الإفراج إلى حين المحاكمة، أو الاستئناف ضرورة حضور المدعى عليه في الإجراءات الجنائية اللاحقة.

٥- تأخذ كل دولة طرف بعين الاعتبار جسامة الجرائم المعنية لدى النظر في إمكانية الإفراج المبكّر أو المشروط عن الأشخاص المدانين بارتكاب تلك الجرائم.

٦- تنظر كل دولة طرف، بما يتوافق مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في إرساء إجراءات تجيز للسلطة المختصة، عند الاقتضاء، تنحية الموظف العمومي المتهم بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية أو وقفه عن العمل أو نقله، مع مراعاة مبدأ افتراض البراءة.

٧- تنظر كل دولة طرف، حينما تسوّغ جسامة الجرم ذلك، وبما يتوافق مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اتخاذ إجراءات لإسقاط الأهلية، بأمر قضائي أو بأي وسيلة مناسبة أخرى، ولفترة زمنية يحددها قانونها الداخلي، عن الأشخاص المدانين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، للقيام بما يلي:

(أ) تولي منصب عمومي؛

(ب) تولي منصب في منشأة مملوكة كليا أو جزئيا للدولة.

٨- لا تمس الفقرة ١ من هذه المادة بممارسة السلطات المختصة صلاحياتها التأديبية تجاه المستخدمين المدنيين.

٩- ليس في هذه الاتفاقية ما يمس بالمبدأ القاضي بأن يكون توصيف الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية وتوصيف الدفوع القانونية المنطبقة أو المبادئ القانونية الأخرى التي تحكم مشروعية السلوك محفوظاً حصراً للقانون الداخلي للدولة الطرف، وبوجوب الملاحقة والمعاقبة على تلك الجرائم وفقا لذلك القانون.

١٠- تسعى الدول الأطراف إلى تشجيع إعادة إدماج الأشخاص المدانين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية في مجتمعاتهم.

المادة الواحد و الثلاثون (١-٢)

التجميد والحجز والمصادرة

١- تتخذ كل دولة طرف، إلى أقصى مدى ممكن ضمن نطاق نظامها القانوني الداخلي، ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة:

(أ) العائدات الإجرامية المتأتية من أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، أو ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات؛

(ب) الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى التي استُخدمت أو كانت معدّة للاستخدام في ارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

٢- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من كشف أي من الأشياء المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة أو اقتفاء أثره أو تجميده أو حجزه، لغرض مصادرته في نهاية المطاف.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

كيف نظمت الشريعة الإسلامية حقوق الورثة في المواريث ؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

نظمت الشريعة الإسلامية مسائل المواريث وحقوق الورثة نساءً كانوا أو رجال من خلال ما جاء في نصوص القران الكريم والسنة النبوية والإجماع واجتهاد الصحابة، قال تعالى {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (٧) وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (٨)}، سورة النساء – ومن السنة النبوية ما روى عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم، و نظراً لأن دستور المملكة العربية السعودية هو الكتاب والسنة وتطبق ما جاء في الشريعة الإسلامية فإن حق الميراث ثابت، ومضمون لكل وارث شرعي ولا يحق لأي شخص حرمان وارث من هذا الحق إلا إذا توفرت الأسباب الشرعية المانعة للميراث والتي نذكر منها :

١- قتل الوارثة عمداً لمورثها .

٢- إذا ارتدت الوارثة عن الإسلام بكامل أهليتها .

أما إذا لم يكن هناك مانع شرعي للحرمان من الميراث فيعتبر منع أي وارث من حقه في الميراث منع جائر حتى لو كان المنع من المورث نفسه في حياته، كما أنه لا يجوز إجبار احد الورثة على التنازل عن نصيبه في الميراث، إلا انه قد يتم أحياناً تنازل المرأة عن حقها في الميراث نتيجة الضغط عليها من أسرتها، أو قد تتنازل عنه طواعيةً مجاملةً منها وحياء من اخوتها الذكور أو لتتفادي الخلافات الأسرية فحق المرأة في تملك نصيبها من الإرث والتصرف به مسائلة لا يمكن الاختلاف حولها .

هيئة حقوق الإنسان تدشن برنامج تدريبي لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص

ضمن جهودها في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، قام الدكتور بندر بن محمد العيبان, رئيس هيئة حقوق الإنسان, بإفتتاح البرنامج التدريبي الذي أقامته الهيئة بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحت عنوان «المنظومة العالمية لحماية ضحايا جرائم الإتجار بالأشخاص»، حيث يقوم هذا البرنامج بإستهداف تطوير القدرات لدي المسؤولين أصحاب العلاقة فى الجهات ذات العلاقة.

وقد استعرض خلال كلمة ألقاها أثناء افتتاح البرنامج جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، مبيناً بأن المملكة قد حققت النتائج الإيجابية والأهداف المنشودة فى منع ومكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص.

و قال «إنطلاقاً من إلتزام المملكة العربية السعودية بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي تقوم بتحري كافة أشكال الإمتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد على احترامه وحفظ حقوقه، وفقاً لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، فقد كانت المملكة من أوائل الذين قاموا بالمبادرة للإلتزام بالإتفاقيات الدولية التي تنص على تجريم هذه التجارة وتكافحها بكل صرامة وحزم»، مشيراً إلى أنها عملت على أداء الأنظمة واللوائح والقرارات التي تعمل على تعزيز جهودها لمكافحة جرائم الإتجار ومنع حدوثها .

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

الحضارة اليونانية و حقوق الإنسان (١-٢)

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshrl@yahoo.com

سوف نتطرق في هذا العدد للحديث عن حقوق الإنسان في الحضارة اليونانية والتي تعد المهد الأول للديمقراطية المباشرة، حيث كان الحكم لكل الشعب من الوطنيين، أي أنه كان يحق لهم الاشتراك بالحكم، وبهذا نجد أنها قد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، إلا أنها لم تعرف المساواة كمبدأ إنساني، فهي لم تعترف بهذه الحقوق السياسية إلا لطبقة معينة من الناس، فالمجتمع اليوناني كان مبنياً على السلطة والقوة والعنف، وكان الرق شائعاً وحقوق الإنسان منتهكة، وكان السكان منقسمين إلى ثلاث طبقات، الطبقة الأولى هم الأشراف أي طبقة الفرسان، وهم أركان الجيش ومنهم الحكام والقضاة والكهنة، و الطبقة الثانية هم أصحاب المهن، وقد أعترف لهم بحق المواطنة، والطبقة الثالثة هم الفلاحين والفقراء، وهي الطبقة المحرومة من كل شيء وكانت تزداد فقراً حتى وصل الأمر بطبقة الأشراف، والطبقة الوسطى أن تبيع هؤلاء نتيجة لعدم قدرتهم على دفع ديونهم، وقد اعتبر الفلاسفة اليونانيون أن أفراد هذه الطبقة غير قادرين على القيام بالأعمال السياسية، أو المشاركة في الحكم، أو القيادة لذلك تم استثناؤهم، وبظهور الرواقية التي نادت بالأخوة الإنسانية، والمواطنة العالمية، والمساواة بين البشر، وبتحرر الأفراد من القوانين الوضعية، ظهرت إلى الوجود نواة مدرسة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها جميع البشر بحقوق طبيعية، تسمو على القوانين الوضعية للدول، ويعبر الفقيه دوفرجي عن وضع حقوق الإنسان في ظل الحضارة اليونانية كما يلي : (إن الحرية لم يناد بها ولم يسمع ذكرها في فترة من التاريخ، أكثر ما نودي أو سمع بها في تاريخ الديمقراطية اليونانية القديمة، وعلى ذلك فقد كانت سلطة الدولة إزاء حريات الأفراد وحقوقهم مطلقة لا حدود لها ولا قيود عليها ـ أي أنها كانت سلطة استبدادية ـ فكان الفرد يعد نفسه حراً إذا كان تصرف الدولة إزاءه لم يكن سوى مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الأفراد على السواء ، فكان تعريف الحرية مشتقاً من المساواة) ، و سنتطرق في العدد القادم لما نادى به الفلاسفة اليونانيين في هذا الشأن .

تسوّق من الولايات المتحدة وبريطانيا،
واصل عالمي يوصلها لبيتك

✓ رسوم الشحن الأقل
50 ريال لأول كجم

✓ عنوان **مجاني**
مدى الحياة

✓ أسهل طريقة سداد

واصل عالمي هو عنوان يمكّنك من شحن مشترياتك من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عنوانك في واصل، مما يسهل عليك التسوق من المتاجر العالمية التي تستلزم عنواناً بريدياً في نفس الدولة أو في دول معينة. وكذلك الاستفادة من العروض المقدمة من بعض المواقع التي تقوم بالتوصيل المجاني داخل الدولة. كما يمكنك ذلك من الاستفادة من السعر المتميز لقيمة الشحن من هذه الدول إلى المملكة العربية السعودية.

واصل عالمي
عنوانك للتسوّق من العالم

إشترك الآن مجاناً عبر
WaselAlami.com.sa

تابعونا على:
@Wasel_Alami
facebook.com/WaselAlami.sa